مبادئ التنمية ومتطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر

Principles of development and requirements of the transition to a green economy

بوعلام مولاي [1]*، حسين عماري [2]

[1] جامعة البويرة (الجزائر)، b.moulay@univ-bouira.dz

[2] جامعة الأغواط(الجزائر)،amarihoucin16@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/07/12 تاريخ القبول: 2022/09/01 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة رصد مبادئ التنمية ومتطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر، وذلك من خلال خلق وجهة نظر مشتركة حول مفهوم الاقتصاد الأخضر لمراجعة الترويج لنظامالتحول إلى الاقتصاد الأخضر وكيف يساهم في تحليل المسارات الممكنة لتحقيق الاستدامة، لأنه شرط أساسي لتنفيذ ناجح، كما أنه يلقي الضوء على المتطلبات الأساسية للتحول إلى الاقتصاد الأخضر،

إن تحسين صحة الإنسان و رفاهته يساعد في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كما يسمح على مواصلة العمل مع القطاع الخاص. وعليه فإن تشجيع المناهج الخضراء والأنشطة الإبتكارية وأنشطة البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا على المستوى الإقليمي يساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، متطلبات التحول، النمو المستدام، مبادئ التنمية المستديمة.

تصنيفات JEL: Q01،Q59.

Abstract:

This study aims to attempt to monitor the principles of development and the requirements of the transition to a green economy by creating a common view on the concept of a green economy to review the promotion of the green economy transition system and how it contributes to the analysis of possible pathways to sustainability, as it is a prerequisite for successful implementation and highlights the basic requirements of a green economy transition.

Improving human health and well-being helps in the transition to a green economy and allows for continued engagement with the private sector. Thus, promoting green approaches, innovative activities, research and development and technology transfer at the regional level effectively contributes to sustainable development.

Keywords: green economy, transition requirements, sustainable growth, principles of sustainable development.

JEL Classification Codes: Q59; Q01 .

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

من المقبول على نطاق واسع أن التكيف الاقتصادي الجماعي على نطاق عالمي يمكن أن يتجنب العواقب الخطيرة للتدهور البيئي وتغير المناخ، حيث تمثل مفاهيم وخطابات الاقتصاد الأخضر تحولًا جذريًا نحو تقنيات أكثر كفاءة وصديقة للبيئة الى جانب كونها موفرة للموارد، كما تعمل على التقليل من الانبعاثات والتخفيف من آثارها وآثار تغير المناخ، ومعالجة نضوب الموارد والتدهور البيئي الخطير.

تتمتع خطابات التكيف الاقتصادي بميزة إستراتيجية تتمثل في إعادة صياغة مناقشة سلبية حول القيود إلى حوار إيجابي حول الفرص. وذلك من حيث أن مفهوم الاقتصاد الأخضر يتضمن القدرة على تصميم خطط التنفيذ الوطنية والإقليمية والدولية بما يمكن لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) وخطة التنمية لما بعد 2020 التغلب على جوهرها. كما أن مفهوم الاقتصاد الأخضر لديه القدرة أيضا على ضمان ذلك عندما تتعارض الأهداف الوطنية والإقليمية والدولية حيث له شعبية واسعة في دوائر السياسة الدولية والإقليمية والوطنية باعتباره محركا فعالا للنمو والتنمية، حيث يستثمر إيجابا في العلاقة القائمة بين البيئة والاقتصاد، وبهذا يمكن اعتبار الاقتصاد الأخضر ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال اقتصاديات خضراء منخفضة الكربون.

انطلاقا مما سبق، يولي برنامج الأمم المتحدة للبيئة أهمية بالغة للاقتصاد الأخضر باعتباره اقتصاد منتج ويساهم في تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، إضافة لكونه يحد بشكل كبير من المخاطر البيئية على اعتبار كونه موردا منخفض الكربون، ولهذا يجب أن يكون النمو في الدخل والعمالة مدفوعًا بالاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاث الكربون والتلوث، وتعزز الطاقة والموارد ذات الكفاءة البيئية في جميع المجالات. وتحتاج هذه الاستثمارات أيضا إلى القيام بإصلاحات تخص السياسات بما يتوافق مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بحيث يجب أن يحافظ مسار التنمية، وعند الضرورة، على إعادة بناء رأس المال الطبيعي كعنصر حاسم في الأصول الاقتصادية وكمصدر للمنفعة العامة، وخاصة للفقراء، وأولئك الذين يعتمد أمنهم على الطبيعة.

الإشكالية:

تعالج هذه الورقة مبادئ التنمية ومتطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر في ظل التكنولوجيا الخضراء والذي يعد من أبرز المواضيع التي يتوجب الاطلاع عليها وانطلاقا من هذا تتم صياغة الإشكالية الرئيسية حول هذه الورقة البحثية:

ما هي متطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر بما يمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

و من أجل الإجابة على هذه الإشكالية يجب الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هو الإطار النظري الذي يحدد ما هو الاقتصاد الأخضر؟
- ✓ ما هي متطلبات التحول بالاقتصاد الأخضر؟
- ✓ ما هي مسارات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ الاقتصاد الأخضر هو عنصر تمكيني من الهدف الشامل للتنمية المستدامة.
- ✓ العمل على استثمارات مستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة.
- ✓ يمكن خلق فرص اجتماعية واقتصادية جديدة من خلال تحويل الأنشطة الاقتصادية القائمة إلى أنشطة خضراء.

أهداف الدراسة:

لهذه الورقة البحثية أهداف بالغة تتعلق بتقييم مسار التنمية وعلاقاتها بالاقتصاد الأخضر في ظل وجود التكنولوجيا الخضراء، هذه الفكرة تعطينا نظرة شاملة عن الإطار العام للاقتصاد الأخضر، والذي من شأنه، أن يساهم بفعالية كبيرة في وضع الحلول الكفيلة، من أجل:

- ✓ الحفاظ على الأرض وحفظها لتخزين النفايات؛
- ✓ تقليل الروائح وغازات الدفيئة، التي بعضها سامة.

منهج الدراسة:

نعتمد في دراسة وتحليل إشكالية البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتوافق هذا المنهج مع وصف الدراسة. وتحليل العناصر التي يمكن أن تدعم الاقتصاد الأخضر، مع تحليل المسارات الممكنة لتحقيق الاستدامة.

2. تطور سياق مفهوم الاقتصاد الأخضر:

لا يوجد تعريف متفق عليه دوليًا للاقتصاد الأخضر، وقد تم تحديد تعريفات منفصلة على سبيل المثال لا الحصر، سنورد أهمها من خلال ما يلي:

1.2 مراجعة المفاهيم والتعاريف الخاصة بالاقتصاد الأخضر:

- **تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاقتصاد الأخضر**: يعرف البرنامج الاقتصاد الأخضر بأنه "**اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع تقليل المخاطر البيئية والندرة البيئية بشكل كبير**". (José, 2012, p. 4)

- **تعريف تحالف الاقتصاد الأخضر**: وهو عبارة عن مجموعة من المنظمات غير الحكومية والمجموعات النقابية وغيرها ممن يعملون على مستوى القاعدة في الاقتصاد الأخضر، حيث يُعرِّف التحالف الاقتصاد الأخضر بأنه "**اقتصاد مرن يوفر نوعية حياة أفضل للجميع داخل الدولة. الحدود البيئية للكوكب**". (UNCTAD, 2011, p. 2)

- **تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة(2009):** يعرف البرنامج الاقتصاد الأخضر من خلال: كونه **أنه نظام من الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات التي تؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان**

على المدى الطويل، مع عدم تعريض الأجيال القادمة لمخاطر بيئية كبيرة أو ندرة بيئية. (United Nations Environment Programme, 2009, p. 14)

- **تعريف غرفة التجارة الدولية:** يوصف "الاقتصاد الأخضر" وفقا للغرفة بأنه: **اقتصاد يعمل فيه النمو الاقتصادي والمسؤولية البيئية معًا بطريقة تعزز بعضها البعض بينما تدعم التقدم في التنمية الاجتماعية.** (international Chamber of Commerce, 2011, p. 2)

-**تعريف مجموعة 92 الدنمركية:** الاقتصاد الأخضر بحسب المجموعة؛ **ليس دولة بل هو عملية تحول وتطور ديناميكي مستمر. يزيل الاقتصاد الأخضر التشوهات النظامية والاختلالات في الاقتصاد السائد الحالي ويؤدي إلى رفاهية الإنسان والوصول العادل إلى الفرص لجميع الناس، مع الحفاظ على السلامة البيئية والاقتصادية من أجل البقاء ضمن القدرة الاستيعابية المحدودة للكوكب. لا يمكن أن يكون الاقتصاد أخضر دون أن يكون منصفًا** (Danish 92 Group, 2012, p. 70) .

- **تعريف تقرير مؤتمر Rio de Janeiro:** عرف تقرير المؤتمر الاقتصاد الأخضر من خلال كونه : **عدسة للتركيز على الفرص واغتنامها للنهوض بالأهداف الاقتصادية والبيئية في وقت واحد.** (United Nations on Sustainable Development, 2012, p. 13)

انطلاقا من التعاريف السابقة الذكر، يمكننا استنتاج عدد من المفاهيم الأساسية التي يتضمنها و يرتبط بها الاقتصاد الأخضر هرميا، و التي يوضحها المخطط التالي:

الشكل رقم(1): مخطط يمثل التسلسل الهرمي لمفاهيم الاقتصاد الأخضر

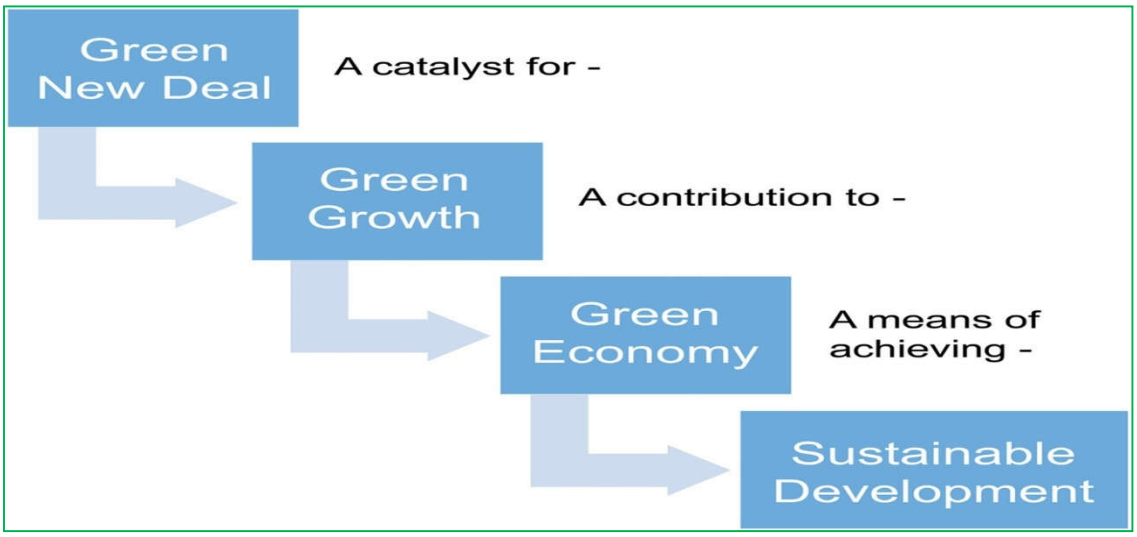

Source :Lucien Georgeson, *The global green economy: a review of concepts, definitions, measurement methodologies and their interaction*, 2017, p4.

يشير المخطط أعلاه لضرورة توافق ويتعايش الاقتصاد الأخضر مع مفاهيم التنمية المستدامة الأخرى. حيث يصف تقرير الاقتصاد الأخضر الصادر عن اقتصاديات النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي (TEEB) تسلسلاً هرميًا لا يوجد معه تناقض مع مفاهيم التنمية المستدامة، مما يتحدى الحواجز المفروضة بشكل مصطنع حول المناقشات السياسية. ومع ذلك، لا يتم استخدام هذه المصطلحات بشكل متكرر بالتوافق مع هذا التسلسل الهرمي.

2.2 مبادئ الاقتصاد الأخضر:

عمل تحالف الاقتصاد الأخضر مع منظمات مختلفة على الصياغة تسعة مبادئ للاقتصاد الأخضر، والتي تم تنقيحها من خلال العديد من المشاورات العمليات. تستند المبادئ إلى عمل الاتحاد الدولي للنقابات والمحكمة الجنائية الدولية والتحالف الشمالي للاستدامة (ANPED)، إضافة لمنتدى أصحاب المصلحة / المنطقة الحيوية، ومبادرة ميثاق الأرض (Allen, 2012, p. 5) ، تتمثل هذه المبادئ أساسا في:

- يحقق التنمية المستدامة؛
- يسلم الإنصاف (مبدأ العدالة)؛
- يخلق الازدهار الحقيقي والرفاهية للجميع (مبدأ الكرامة)؛
- يحسن العالم الطبيعي -سلامة الأرض، حدود الكواكب (المبدأ الوقائي)؛
- أنها شاملة وتشاركيه في صنع القرار (مبدأ الدمج)؛
- إنها مسؤولة (مبدأ الحوكمة)؛
- يبني المرونة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (مبدأ المرونة)؛
- يسلم الاستهلاك والإنتاج المستدامين (مبدأ الكفاءة)؛
- يستثمر في المستقبل (مبدأ التواصل بين الأجيال).

3.2 خصائص الاقتصاد الأخضر:

يعد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر تحولًا مهمًا، على قدم المساواة مع التحولات الكبرى الأخرى في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي البشري. إذا كان من الممكن تنفيذ ذلك -ولدينا أسباب قوية للأمل في إمكانية ذلك -فستختلف عن موجات التغيير السابقة من حيث أنها كانت مقصودة جزئيًا على الأقل، ومن حيث أنها أولت اهتمامًا أكثر عناية برفاهية أولئك الذين قد يقعون في خضم العملية المؤلمة للتغيير الهيكلي غير المخطط له، ومناهم خصائص الاقتصاد الأخضر نذكر ما يلي: (Allen, 2012, p. 10):

- إنه محرك محتمل للتنمية المستدامة ويحفز النمو الاقتصادي اللازم للقضاء على الفقر.
- يمكن أن يوفر نهجًا شاملاً لاستدامة التنمية عندما يتم تصميمه لبلدان أو مناطق مختلفة.
- المناطق حسب احتياجاتها وأوضاعها ومدعومة بالحماية الاجتماعية لضمان الشمول والاستقرار.
- يأخذ منظور طويل الأجل وهو نموذج نمو مرن قادرة على تحمل الصدمات الخارجية.

- يقيس التقدم وراء الناتج المحلي الإجمالي.
- إنه يشجع على التوظيف ويعزز الأعمال الخضراء ويخلق وظائف خضراء.
- إنها تؤكد على التكنولوجيا والابتكار والتعاون والمشاريع.
- يرسل إشارات أسعار دقيقة من خلال تضمين التكاليف الاجتماعية والبيئية في آليات التسعير.
- يعزز الطاقة من مصادر منخفضة الكربون ومتجددة وكفاءة الطاقة.
- يعالج ندرة الموارد ويحسن البيئة والأصول الطبيعية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، من خلال إدارة الأصول والموارد الطبيعية المحسنة والمعززة.
- يمكن أن تسهل إشراك أصحاب المصلحة والمشاركة والتعاون.

3 . المتطلبات الأساسية للانتقال للاقتصاد الأخضر

للاقتصاد الأخضر أيضًا فوائد بيئية متعددة، وهي واضحة بما يكفي، حيث ان التحول إلى الاقتصاد الأخضر سيولد أيضًا فوائد اقتصادية، ومن الواضح أن أي تحول من هذا القبيل سيكون له مزايا محتملة واضحة للاقتصاد الأخضر، ومن أهمها فتح أسواق تصدير جديدة.

1.3متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر: إن مفاهيم الاقتصاد الأخضر لديها إمكانات كبيرة للخطابات المستدامة الناشئة التي يمكن أن تصطف مع أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس، ومع دلك سيكون من الصعب تقييم فعالية السياسات، وتحديد وقياس الدور التحولي المحتمل لمفاهيم الاقتصاد الأخضر في ظل التحولات التي يشهدها العالم، فمن اجل تحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة و ضمان استمرارية العمل المناخي، لابد من القيام بجملة من الإجراءات باعتبارها متطلبات أساسية تضمن العبور و التحول إلى الاقتصاد الأخضر ، من أهم هذه الإجراءات : (خنفر، 2014):

- مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار.
- الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في الريف مع زيادة الموارد.
- الاهتمام في قطاع المياه وضبط استخدامها وترشيدها ومنع تلوثها.
- العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة.
- وضع استراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية واعتماد تكنولوجيات الإنتاج الأكثر كفاءة في المصانع الجديدة.
- دعم قطاع النقل الجماعي.
- تبني أنظمة تصنيف الأراضي والتنمية المختلطة الاستعمالات واعتماد المعايير البيئية في البناء.
- التصدي لمشكلة النفايات البلدية الصلبة واستثمارها بما هو مفيد وصديق للبيئة.

فوائد التحول في الاقتصاد الأخضر: هناك العديد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يمكن أن يحققها الاقتصاد الأخضر، وذلك وفق ما يوضحه الجدول التالي :(Harrison & all, 2015, p. 6)

الجدول رقم (01): فوائد التحول في الاقتصاد الأخضر

الفوائد الاقتصادية	الفوائد الاجتماعية	فوائد بيئية
• الحد من الفقر وعدم المساواة * • زيادة النمو الاقتصادي والعمالة * • تحسين التدريب والمهارات * • تطوير أسواق وتخصصات جديدة • زيادة الإنتاجية وزيادة الغلات السلعية والزراعية • تحسين أمن الطاقة • تحسين القدرة التنافسية والموازين التجارية	• الحد من الفقر والتفاوت الاجتماعي* • زيادة العمالة * • تحسين التدريب والمهارات * • خدمات عامة أفضل • تحسين النتائج الصحية	• الإدارة المستدامة للأصول والموارد الطبيعية • تقليل غازات الاحتباس الحراري وغيرها من الانبعاثات • تحسين التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجه الكوارث الطبيعية • تحسين الجودة البيئية

* يمكن تخصيص المزايا المميزة بعلامة النجمة للمزايا الاقتصادية والاجتماعية، وهذا هو سبب إدراجها مرتين في هذا الجدول.

3.3 الظروف التمكينية للتحول إلى اقتصاد أخضر: الفوائد الرئيسية للتحرك نحو المنطقة الخضراء هي الاقتصاد، من حيث تكوين الثروة، والتوظيف، والقضاء على الفقر، والازدهار الاقتصادي على المدى الطويل. في كثير من الحالات، تم اتخاذ خطوات ملموسة قبل تحديد البلدان لتحقيق هذه النتائج كأمثلة يمكن أن تكون على نطاق أوسع.

تشير بعض العناصر القوية إلى الرؤى التي انبثقت عن مراجعة سياساتها وإجراءاتها، لقد أثبت نجاحه في تعزيز التحول الاقتصادي الأخضر. على الرغم من أن اللون الأخضر سيشمل التحول الاقتصادي العديد من الجهات الفاعلة، وقد تم توضيح النقاط التالية، مع وضع الحكومات الوطنية وواضعي السياسات في الاعتبار على وجه التحديد. هؤلاء تشمل الشروط الرئيسية للتمكين ما يلي (UNEP, 2011, p. 35):

- إنشاء أطر تنظيمية سليمة؛
- إعطاء الأولوية للاستثمار والإنفاق الحكومي في المجالات المحفزة؛
- تخضير القطاعات الاقتصادية؛
- تقليل الإنفاق في المناطق التي تستنزف رأس المال الطبيعي؛
- توظيف الضرائب والأدوات القائمة على السوق لتغيير المستهلك؛
- تفضيل وتشجيع الاستثمار الأخضر والابتكار؛
- الاستثمار في بناء القدرات والتدريب؛
- تعزيز الحوكمة الدولية.

إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ليس غير موجود فحسب، بل يجري تنفيذه من قبل العديد من البلدان حول العالم. الحكومات التي تعمل في وقت مبكر إن خلق ظروف مواتية للاقتصاد الأخضر لن يدعم فقط المضي قدمًا ولكنه سيضمن أيضًا أنه في أفضل مكان للاستفادة منه.

4.3 العناصر الأساسية لإستراتيجية وطنية إقليمية للاقتصاد الأخضر:

وقد تمثلت أهم هذه العناصر فيما يلي:

- عدم الاكتفاء بتخفيض كمية الانبعاثات؛
- تحديد الرؤية والأهداف للتحول إلى الاقتصاد الأخضر؛
- الاعتراف بدور المؤسسات الحالية على الأصعدة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية؛
- استخلاص الدروس من التجارب الماضية في مجال التنمية المستدامة على المستويين الوطني والدولي؛
- تهيئة بيئة سياسية مستقرة ومؤازرة للاستثمار الأخضر؛
- اعتماد السياسات التي تحث على تحسين الكفاءة في استخدام جميع موارد الطاقة والحد من استنفاد الموارد الطبيعية الأخرى، كالمياه والغابات والمعادن والأراضي الزراعية والهواء؛
- تمكين مجتمع الأعمال من استخدام التكنولوجيات التي تسهم في تخفيض كميات الانبعاث ومن ابتكار حلول لإيجاد فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة، ومعالجة المشاكل البيئية؛
- ابتكار تكنولوجيات جديدة وتطويرها وتعميمها بهدف تطوير المنتجات الخضراء؛
- التوعية بضرورة اعتماد المستهلكين والعمال من أجيال الحاضر والمستقبل أنماطاً معيشية أقل استهلاكاً للكربون، وتشجيعهم على تحصيل مستويات علمية أعلى وعلى متابعة برامج التدريب اللازمة لإعدادهم للعمل في الاقتصاد الأخضر؛
- ضمان التنسيق بين المؤسسات والبلدان العربية؛
- ضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين في التحول إلى الاقتصاد الأخضر، ومنها المجالس النيابية، والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجهات الأكاديمية؛
- دعم الشراكات الخضراء على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛
- توفير المزيد من الدعم الدولي للعلم والتكنولوجيا والابتكار؛
- توفير المزيد من الدعم الدولي لبناء القدرات.

4. مبادئ التنمية المستدامة كإطار ملائم للتحول إلى الاقتصاد الأخضر

هناك حاجة إلى الاعتراف بأن تهديدات تغير المناخ تتطلب دعمًا حكوميًا طويل الأجل يمتد إلى ما هو أبعد من الدعم السياسي لفترات المنصب. لذلك، فإن السياسات المتكاملة والتخطيط للتنمية المستدامة سيكونان ضروريين لضمان نمو اقتصادي شامل منخفض الكربون. سيلعب الابتكار والتكنولوجيا الخضراء دورًا رئيسيًا في فصل النمو المادي عن نضوب الموارد الطبيعية وزيادة الوظائف الخضراء. بالإضافة إلى ذلك، يجب تغيير السياسات التنظيمية والمالية الحالية بطريقة تزيد من النمو الاقتصادي مع الحفاظ على البيئة وتعزيزها.

يهدف الإطار الاستراتيجي إلى توجيه ودعم مسار نمو اقتصادي أكثر شمولاً واستدامة يتضمن استثمارات كبيرة في رأس المال الطبيعي والاجتماعي.

الشكل رقم(02): مخطط يوضح التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر

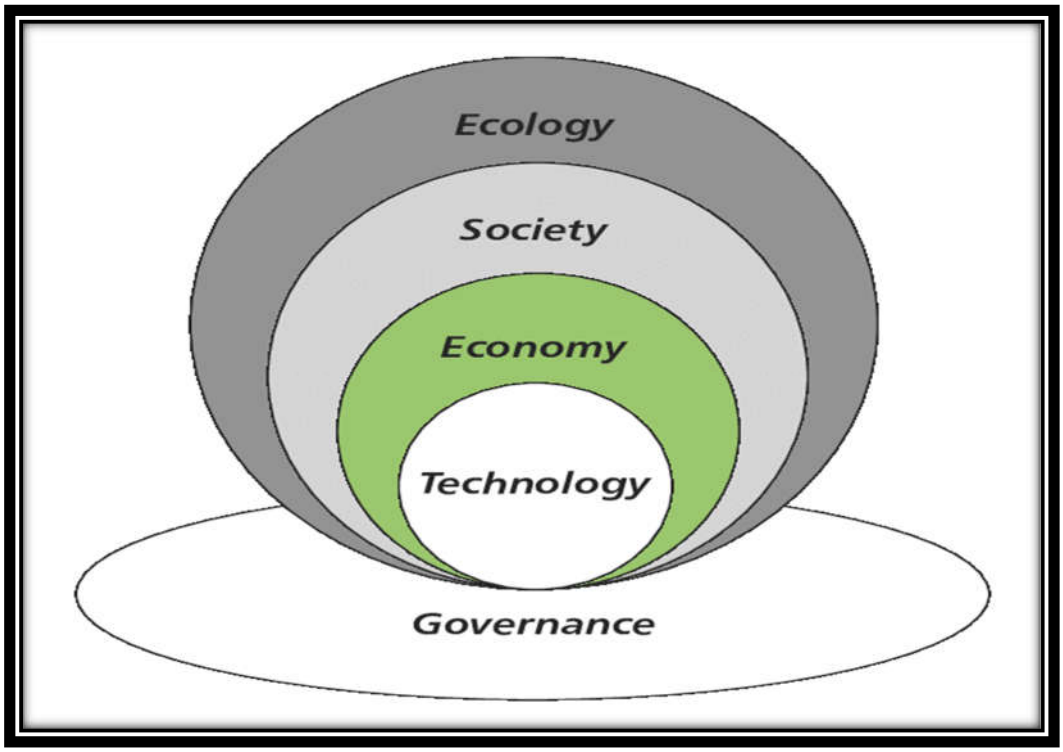

Source :Kibii Komen, *Framework for a Green Economy Transition: Towards a Low-Carbon, Climate Resilient and Resource Efficient City*, January 2013, p8.

تتكامل البيئة الثانية مع بعضها البعض وتدعمها أنظمة الحكم الرشيد كما هو موضح في **المخطط2**. بعبارة أخرى، سيستخدم الاقتصاد الأخضر التكنولوجيا والابتكار المناسبين لتوليد النمو الاقتصادي الذي يعود بفوائد شاملة على المجتمع، مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة كلها. من الضروري وجود منصة للحوكمة الرشيدة لتوجيه عمليات التطوير وضمان استدامتها. هذا هو السياق العام لتطوير الإطار الاستراتيجي.

1.4 تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة "نحو اقتصاد أخضر":

يتضمن التقرير أقسامًا عن (Environmental Management Group, 2011):

- الاستثمار في البنية التحتية المادية والقطاعات المستهدفة؛
- الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية المجتمعية (إعادة التأكيد على أن الاقتصاد الأخضر يجب أن يساهم في الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) ؛
- تمكين الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، مع الأقسام الفرعية التالية حول:
  - تعميم التكامل البيئي والاجتماعي؛
  - التمويل العام والخاص؛
  - تسعير التكلفة الكاملة؛

- التجارة المستدامة؛
- الابتكار ونقل التكنولوجيا؛
- التقييم والمؤشرات.

- الطريق إلى الأمام لمنظومة الأمم المتحدة.

يتم التركيز بشكل خاص على مؤتمر ريو + 20 وقدرته على إرسال إشارة قوية إلى الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم بشأن تصميم الأمم المتحدة على "توحيد الأداء" بشأن تحول الاقتصاد الأخضر من أجل التنمية المستدامة وسوف تجد المرافقة. كما تدعم مبادرات الاقتصاد الأخضر الإجراءات المستدامة على صعيد الاستهلاك والإنتاج. ويجب أن تُبذَل جهود لضمان الاتساق العالمي والإقليمي والوطني بين استراتيجيات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر من جهة، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في إطار التنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك مثلاً من خلال التركيز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2011، صفحة 20).

2.4 مسارات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة:

- **إطلاق المشاريع الخضراء:**
  - إيجاد فرص اجتماعية واقتصادية جديدة بناء على أنشطة خضراء جديدة؛
  - تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع والخدمات البيئية؛
  - إنتاج الطاقة المتجددة وتوزيعها؛
  - تشجيع المناهج الخضراء والأنشطة الإبتكارية وأنشطة البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا على المستوى الإقليمي؛
  - تعزيز روح المبادرة والتثقيف وإعادة التدريب المنافع المتوقعة؛
  - تشجيع الأنشطة شبه الخالية من الكربون؛
  - إتاحة مجالات جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي؛
  - إيجاد فرص عمل جديدة؛
  - إيجاد مصادر جديدة للدخل؛
  - تشغيل الشباب في قطاعات جديدة.

- **إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك:**
  - إيجاد فرص اجتماعية واقتصادية جديدة من خلال تحويل الأنشطة الاقتصادية الحالية إلى أنشطة خضراء؛
  - تشجيع النقل المستدام؛
  - تحويل مشاريع البناء والتصميم إلى مشاريع خضراء؛

- تحويل مشاريع إنتاج الكهرباء إلى مشاريع خضراء؛
- تحسين كفاءة أنظمة إدارة المياه وعمليات تحلية المياه وتوزيعها؛
- تشجيع سبل العيش المستدام والزراعة المستدامة المنافع المتوقعة؛
- الحد من انبعاثات الكربون؛
- تحسين النقل العام؛
- تخفيض الشح المائي؛
- تحسين الأمن الغذائي؛
- تنمية المناطق الريفية وزيادة الدخل؛
- الحد من تدهور الأراضي والتصحر.

الجدول التالي يبين وجهات نظر عالمية متنافسة حول الاستدامة ومبادئها الأساسية وأولوياتها.

الجدول رقم (02): وجهات نظر عالمية متنافسة حول الاستدامة ومبادئها الأساسية وأولوياتها

المنظور السياسي	النموذج الاقتصادي السائد	النمو الأخضر	الرفاهية المستدامة
مدرسة الفكر	الاقتصاد الكلاسيكي الجديد	الاقتصاد البيئي	الاقتصاد البيئي
هدف السياسة الأساسي	المزيد: النمو الاقتصادي بالمعنى التقليدي مقياس بالناتج المحلي الإجمالي.. الافتراض هو أن النمو سيسمح في النهاية بحل جميع المشاكل الأخرى.	أكثر ولكن مع انخفاض التأثير البيئي نمو الناتج المحلي الإجمالي "منفصل" عن الكربون والآثار الأخرى للمواد والطاقة	يجب أن يتحول التركيز الأفضل من مجرد النمو إلى "التنمية" بمعنى تحسين الرفاهة البشري المستدام، مع الاعتراف بأن النمو له نواتج ثانوية سلبية كبيرة.
المقياس الأساسي للتقدم	الناتج المحلي الإجمالي	لا يزال الناتج المحلي الإجمالي، ولكن مع الاعتراف بالتأثيرات على نصيب الفرد الطبيعي	مقاييس رفاهية الإنسان، والتي غالبًا ما تستند إلى الناتج المحلي الإجمالي ولكنها تتضمن أبعادًا بيئية واجتماعية (مؤشر الرفاهية الاقتصادية المستدامة أو مؤشر التقدم الحقيقي أو غيرهما)
المقياس / القدرة الاستيعابية / دور البيئة	ليست مشكلة، حيث يُفترض أن تكون الأسواق قادرة على التغلب على حدود الموارد من خلال الأسعار والتكنولوجيا الجديدة، وبدائل الموارد متاحة دائمًا.	معترف به، ولكن يُفترض أنه قابل للحل عن طريق الفصل وأنظمة حوافز السوق.	مصدر قلق رئيسي كعامل محدد للاستدامة البيئية. رأس المال الطبيعي وخدمات النظام البيئي ليست قابلة للاستبدال بلا حدود وتوجد حدود حقيقية.

التوزيع / الفقر	تم الاعتراف به، ولكن تم إسقاطه إلى "السياسة" وسياسة "الانسياب إلى أسفل": المد المتصاعد يرفع كل القوارب	معترف به كبعد مهم. من المفترض أن تخضير الاقتصاد سيقلل من الفقر من خلال تعزيز الأصول الطبيعية والزراعة والتوظيف في القطاعات الخضراء	مصدر قلق رئيسي، لأنه يؤثر بشكل مباشر على نوعية الحياة ورأس المال الاجتماعي تتساءل عن افتراض "النزول إلى أسفل" – المد المرتفع بسرعة كبيرة فقط يرفع اليخوت، بينما تغرق القوارب الصغيرة
الكفاءة الاقتصادية / التخصيص	الشاغل الرئيسي، ولكنه يشمل بشكل عام فقط السلع والخدمات المسوقة (الناتج المحلي الإجمالي) ومؤسسات السوق.	مصدر قلق رئيسي. الاعتراف بالحاجة إلى تضمين رأس المال الطبيعي والحاجة إلى دمج قيمة رأس المال الطبيعي في حوافز السوق	مصدر قلق رئيسي، ولكنه يشمل السلع والخدمات السوقية وغير السوقية والآثار. التأكيد على الحاجة إلى حساب قيمة رأس المال الطبيعي والاجتماعي لتحقيق الكفاءة التخصصية الحقيقية.
حقوق الملكية	التأكيد على الملكية الخاصة والأسواق التقليدية.	الاعتراف بالحاجة إلى أدوات خارج السوق	التأكيد على توازن أنظمة حقوق الملكية المناسبة لطبيعة وحجم النظام، وربط الحقوق بالمسؤوليات. يتضمن دورًا أكبر لمؤسسات الملكية المشتركة بالإضافة إلى الملكية الخاصة وممتلكات الدولة.
دور الحكومة ومبادئ الحكم	التقليل من التدخل الحكومي واستبداله بالمؤسسات الخاصة والسوقية.	الاعتراف بالحاجة إلى تدخل الحكومة لاستيعاب رأس المال الطبيعي	يجب أن تلعب الحكومة دورًا مركزيًا، بما في ذلك الوظائف الجديدة كحكم وميسر ووسيط في مجموعة جديدة من مؤسسات الأصول المشتركة

Source: Costanza et al., *Back to Our Common Future, Sustainable Development in the 21 st century (SD21) project*, 2012, p16

يجب أن يكون الهدف الآخر على المدى المتوسط هو الأهداف الوطنية والأطر المؤسسية الدولية على حد سواء لاعتماد الإصلاحات بشكل منهجي للقضاء على الازدواجية في المسارات المؤسسية، ولإنشاء التنمية المستدامة بشكل خفي كنموذج شامل تعمل بموجبه جميع المؤسسات.

في التنمية، مؤشر قوي على أن الاتجاه سيكون للاعتماد كمجموعة مستدامة (Costanza & al, 2012, p. 15)

3.4الغايات والأهداف: الهدف الشامل للمشروع هو بناء رؤية متماسكة للتنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين، والتي ستساهم في نجاح مؤتمر ريو +20. يهدف المشروع، الذي تموله المفوضية الأوروبية -المديرية العامة للبيئة، إلى توفير مدخلات تحليلية عالية الجودة لمؤتمر ريو +20.الأهداف المحددة للمشروع هي كما يلي (Division for Sustainable Development, 2012, p. 7):

- إعداد مساهمة جوهرية في المناقشة في UNCSD في عام 2012، والتي تقيّم التغييرات التي حدثت منذ قمة الأرض في عام 1992 وتقدم رؤية واضحة وطريقًا للمضي قدمًا للمجتمع الدولي والحكومات الوطنية والشراكات

وأصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة بطريقة متكاملة.

- بناء رؤية متماسكة حول التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين وتحليل المسارات الممكنة لتحقيق الاستدامة.
- تجميع عمل السياسات التحليلي والتطبيقي فيما يتعلق بقوائم خيارات السياسات من أجل نمو أخضر أكثر استدامة يأخذ بعين الاعتبار السياق الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمؤسسي المحدد للبلدان في مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية.
- يجب أن تكون المعرفة مفيدة للعمل.
- معرفة ما نجح وما لم ينجح من أجل التنمية المستدامة في السنوات العشرين الماضية، والمعرفة بالتغييرات المهمة والتحديات الجديدة التي ظهرت في الجيل الماضي. فقط على هذا الأساس يمكننا تطوير رؤية واضحة للتنمية المستدامة للقرن الحادي والعشرين.

تحتاج هذه الرؤية إلى دمج النتائج الغنية للتقييمات العالمية المختلفة والبناء عليها بما في ذلك:

- تغير المناخ والمياه والطاقة والنظم البيئية.
- دروس السياسة المستفادة من التجربة، والاستجابة للطبيعة المتطورة للتحديات، والاستفادة من أحدث التطورات. البحث حول دمج الاستدامة والتنمية في جدول أعمال مشترك. كما يحتاج أيضًا إلى التعرف على مساهمة جميع سكان كوكب الأرض وتحفيزها.

تم بناء مشروع SD21 حول سلسلة من الدراسات التي ستوفر تقريرًا تجميعيًا، "التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين" (SD21). من المتوقع أن تصبح مجموعة الدراسات SD21 مساهمة تحليلية وسياسية مهمة في حد ذاتها.

ستغطي الدراسات في إطار مشروع SD21 الموضوعات التالية:

- تقييم التقدم المحرز منذ قمة الأرض. أسباب طارئة؛
- سيناريوهات التنمية المستدامة طويلة الأجل؛
- أدوات لإدارة الاقتصاديات المستدامة؛
- المؤسسات الوطنية والدولية للتنمية المستدامة، وتقييمات القطاع.

5. خاتمة:

يجب أن يضمن الاقتصاد الأخضر التنمية أو النمو بشكل منفصل عن استخدام الموارد الطبيعية وآثارها، وبالتالي يمكن استخلاص عدد من الاستنتاجات من تقييم التقييمات الحالية:

- إن الاقتصاد الأخضر هو الاقتصاد الذي يمكن أن يشمل النمو من خلال توزيع أكثر إنصافًا للثروة والوصول إلى السلع والخدمات البيئية؛

- يمكّن من تحسين صحة الإنسان ورفاهة، من خلال تحسين جودة وكمية هذه السلع والخدمات (مثل الهواء النظيف والمياه)، فضلاً عن كمية ونوعية البنية التحتية والخدمات العامة التقليدية (مثل الطرق، السكك الحديدية والصرف الصحي والمدارس والتعليم والشرطة والحماية من الحرائق)؛
- يوفر الاقتصاد الأخضر مسارًا اقتصاديًا جديدًا نحو التنمية المستدامة، من حيث مجالات التكنولوجيا والاقتصاد والمجتمع؛
- يساعد التحول إلى الاقتصاد الأخضر على مواصلة العمل مع القطاع الخاص. لتوصيل محتوى اللوائح ومساعدة الحكومات؛
- إن المساعدة في بناء القدرات الوطنية أو الإقليمية المعتمدة لاختبار واعتماد هذه المعايير أمر مهم في بناء قدرات القطاع الخاص؛
- ضرورة وجود منصة للحوكمة الرشيدة لتوجيه عمليات التطوير وضمان استدامتها. هذا هو السياق العام لتطوير الإطار الاستراتيجي؛
- هناك حاجة إلى الاعتراف بأن تهديدات تغير المناخ تتطلب دعمًا حكوميًا طويل الأجل يمتد إلى ما هو أبعد من الدعم السياسي لفترات المنصب. لذلك، فإن السياسات المتكاملة والتخطيط للتنمية المستدامة سيكونان ضروريين لضمان نمو اقتصادي شامل منخفض الكربون؛
- لعب الابتكار والتكنولوجيا الخضراء دورًا رئيسيًا في فصل النمو المادي عن نضوب الموارد الطبيعية وزيادة الوظائف الخضراء؛
- يجب تغيير السياسات التنظيمية والمالية الحالية بطريقة تزيد من النمو الاقتصادي مع الحفاظ على البيئة وتعزيزها؛
- يهدف الإطار الاستراتيجي إلى توجيه ودعم مسار نمو اقتصادي أكثر شمولاً واستدامة يتضمن استثمارات كبيرة في رأس المال الطبيعي والاجتماعي.

التوصيات:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة فقد تم وضع واقتراح جملة من التوصيات وتمثلت فيما يلي:

- الحاجة إلى إطار استراتيجي واضح لتعزيز الاقتصاد الأخضر؛
- ينبغي أن تكون التقييمات بوضوح جزءا من إطار عمل متفق عليه وكامل ومتسق لتحويل اقتصاديات المشاركين في النموذج الكلاسيكي إلى النموذج الأخضر؛
- ينبغي إبرام الاتفاقية على عدد من العناصر الحاسمة التي ستساعد في تحديد مفهوم الاقتصاد الأخضر. قد يكون هذا الأساس تطوير صندوق أدوات وإرشادات لدعم بناء القدرات وتنفيذها؛

- يجب أن تتركز التقييمات بوضوح نظام تبادل المعلومات ضروري وسيساهم أيضا في ضمان الاعتراف بالثغرات المعرفية ومعالجتها بطريقة منسقة. ينبغي اعتبار جمع ونشر دراسات الحالة، بما في ذلك الممارسات الجيدة والسيئة، جزءا لا يتجزأ من نظام المعلومات.

6. قائمة المراجع:

- Allen, C. (2012). *A Guidebook to the Green Economy.* United Nations: United Nations.
- Costanza, & al. (2012). *Sustainable Development in the 21 st century (SD21) project,.* New York NY: USA.
- Danish 92 Group. (2012). *Building an Equitable Green Economy.* Danish: Danish.
- Division for Sustainable Development. (2012). *Sustainable Development in the 21st century (SD21) project Summary for policymakers.* New York NY: UN Plaza.
- Environmental Management Group. (2011). *Working Towards a Balanced and Inclusive Green Economy.* Retrieved 06 13, 2021, from unemg: https://unemg.org/Portals/27/Documents/IMG/GreenEconomy/report/GreenEconomy
- Harrison, N., & all. (2015). *Benefits of a Green Economy, Transformation in Sub-Saharan Africa.*Germany: Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit.
- international Chamber of Commerce. *Commerce et développement international.*Paris: Ile-de-France.
- José, A. O. (2012). *The Transition to a Green Economy: Benefits, Challenges and Risks from a Sustainable Development Perspective.* Columbia : Columbia University.
- UNCTAD. (2011). *NON-EQUITY MODES OF INTERNATIONAL PRODUCTION AND DEVELOPMENT.* United Nations: Switzerland.
- UNEP. (2011). *Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication - A Synthesis for Policy Makers.* France: St-Martin-Bellevue.
- United Nations Environment Programme. (2009). *United Nations Environment Programme.* Kenya: Nairobi.
- United Nations on Sustainable Development. (2012). *Synthesis of National Reports for RIO+20, UN DESA/UNDP.* Brésil: United Nations.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2011). *الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر:المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية*. نيويورك: الأمم المتحدة.
- عايد راضي خنفر. (2014). الاقتصاد البيئي " الاقتصاد الأخضر". *مجلة أسيوط للدراسات البيئية* ، 53-63.